المعوقات الثقافية للتنمية الاقتصادية بالمجتمع الجزائري

د. عمار بوجمعة جامعة محمد البشير الابراهيمي / برج بو عريريج
ا. مهدي السعيد / جامعة حسيبة بن بوعلي / الشلف

ملخص :

سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى جهود الجزائر في مجال الفلاحة باعتبارها إحدى مظاهر التنمية الاقتصادية وارتباطها باستقرار وأمن المجتمع ككل، وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي أهم المفاهيم المختلفة للثقافة بوجه عام؟

- ما المقصود بالتنمية؟

-إشكاليّة العلاقة بين الثقافة والتنمية.

- كيف كانت تجربة التنمية الزراعية بالجزائر؟ وماهي العوائق الثقافية التي واجهتها؟

- ماهي العوامل الثقافية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

Abstract

Through this we are trying our intervention Which revolves around the cultural obstacles to economic development To answer the following questions:

- What are the most important concepts of the different culture in general ?
- What is development ?
- The problematic relationship between culture and development ?
- How was the experience of agricultural development in Algeria ? What are the cultural barriers faced ?
- - What is needed to achieve economic development and cultural factors?

أولا مقدمة:

تهدف التنمية إلى تطوير المجتمعات وتحسين ظروف الأفراد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا،إلا أنه توجد بعض المعوقات تؤدي إلى فشل برامج مشروعات التنمية في تحقيق بعض أو كل أهدافها،وقبل أن نتطرق إلى المعوقات الثقافية للتنمية الاقتصادية وجب تحديد مفهوم المعوقات هل هي الصعوبات أم المشكلات أم هي التحديات حتى يتم الأخذ بمصطلح في تناولنا لهذه الدراسة.

ذهب بعض المفكرين والمهتمين بالمعيقات إلى اعتبارها المشكلات وهي الشيء الضار وظيفيا وبنائيا وتقف حائلا أمام إشباع حاجات الإنسان الضرورية[1].

اما الاتجاه الثاني فقد أعتبر أن المعوقات أقل تعقيدا من المشكلات ولذا يعتبرها صعوبات أو عوائق تقف أمام العمل.

وبنظرالاتجاه الثالث للمعوقات على أنها أكثر تعقيدا من المشكلات ويحددها بأنها التحديات والمشكلات المزعجة.

وبناءا على ذلك يمكن أن نحدد العوائق بأنها الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف والتي تعترض العمل دون تحقيق تقدمه كما ينبغي[2]

تتأثر التنمية الاقتصادية لأي مجتمع بعوامل عدة أهمها الثقافة، والتي تعتبر ذات أهمية بالغة بحكمها تمثل أفكار وعادات وتقاليد وحتى معتقدات الأفراد في أي مجتمع، مما يجعلها ركيزة أساسية في كل عملية تنمية اجتماعية أو اقتصادية، لأن تعارض أي برنامج تنموي مع الثقافة السائدة في المجتمع يؤدي إلى إفشاله أو بروز مظاهر الصراع المعبرة عن الرفض؛ ويقول في هذا الصدد الأديب الفرنسي – سانت بيف – "إن الأسلوب هو الإنسان"، فإذا كانت الثقافة هي أسلوب الشعب في الحياة فهي إذن هذا الشعب نفسه بكل خصائصه المميزة له أو التي يشترك فيها مع غيره من الشعوب.[3]

والمجتمع الجزائري بخصوصياته الثقافية والجغرافية والنفسية يسعى إلى تحقيق تنمية شاملة في الاقتصاد والتعليم والصحة وغيرها، وذلك نتيجة المخلفات الاستعمارية الفرنسية مما حتم على المجتمع الجزائري

بمؤسساته وأفراده بذل كل الجهود واستغلال الإمكانيات المتاحة لتغيير الأوضاع نحو الأحسن، فكان العمل وفق مخططات للنهوض بالاقتصاد وتم التركيز على الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي من جهة واستغلال الأراضي الخصبة الشاسعة التي من شأنها النهوض بالاقتصاد.

ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى جهود الجزائر في مجال الفلاحة باعتبارها إحدى مظاهر التنمية الاقتصادية وارتباطها باستقرار وأمن المجتمعككل، وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية:

– ماهي أهم المفاهيم المختلفة للثقافة بوجه عام؟

– ما المقصود بالتنمية؟

إشكاليّة العلاقة بين الثقافة والتنمية.

– كيف كانت تجربة التنمية الزراعية بالجزائر؟ وماهي العوائق الثقافية التي واجهتها؟

– ماهي العوامل الثقافية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

ثانيا– مفهوم الثقافة :

إن تفصيل العوائق الثقافية للتنمية الاقتصادية وإبراز تأثيرها على هذه الأخيرة يفرض علينا التطرق لبعض تعاريف الثقافة و كيف ظهرت الثقافة بمفهومها الجديد ودلالتها الواسعة عن المجتمعات؛ ويعتبر الألمان أول من استعمل لفظ الثقافة فقالو kultur بمعنى الحضارة واستعملوها بهذا المعنى لزمن طويل، وقد اشتقوا اللفظ من اللاتينية ويراد بها إصلاح الشيء وإعداده للإستعمال، وفي عصر النهضة الأوربية استعمل اللفظ للفنون والأدب فيقولون ثقافة الفنون الجميلة وثقافة الآداب الإنسانية، واستخدم لفظ الثقافة عند الرومان للدلالة على الإنسانيات من أدب ولغة ونحو وفلسفة دون العلوم، ومن هنا جاءت عبارة أوليوسجليوس " ثقافة في الأدبيات ".

وفي القرن التاسع عشر راجع الألمان معنى لفظCULTURA الذي يسمى كذلك عند الرومان وسمي عند الألمان KULTUR وقال " فون هردر " في أواخر القرن الثامن عشر إن ثقافة الشعب هي دم وجوده ويريد بذلك أنها الدم الذي يجري في شرايين أفراده،أما معاصروهم من المفكرين الإنجليز فقد نظروا في القيمة العملية للثقافة حيث ذهب "ماثيو أرنولد" إلى القول إن الثقافة هي محاولتنا الوصول إلى الكمال الشامل عن طريق العلم بأحسنما في الفكر الإنساني مما يؤدي إلى رقي البشرية، وأن الدين من العناصر التي استعان بها الإنسان في محاولته الوصول إلى الكمال[4].

ومن أقدم التعريفات وأكثرها شيوعا حتى الآن تعريف ادوارد تايلور الذي قدمه في كتابه: "الثقافة البدائية بأنها (ذلك الكل المركب الذييشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع)[5].

ولعلمنأبسطتعريفاتالثقافةوأكثرهاوضوحاتعريفأحدعلماء الاجتماعالمحدث،روبرتبيرستدالذيظهرفيأوائلالستينيات حيث يعرفهابقوله:» إنالثقافةهيذلكالكلالمركبالذييتألفمنكلما نفكرفيهأونقومبعملهأونتملكهكأعضاءفيمجتمع.»[6]

وعلى هذا الأساس من الصعب إيجاد تعريف واحد للثقافة يلقى الاعتراف لدى كل المجتمعات رغم المحاولات العديدة من قبل الباحثين والمهتمين بمسألة الثقافة، خاصة وأن التجارب التنموية التي اعتمدتها مختلف الدول أظهرت أن العوامل الثقافية قد تكون محفزا لنجاح المشاريع المتبناة بدرجات كبيرة، كما قد تكون مثبطا لها وبنسبة كبيرة غالبا ما تؤدي إلى فشل أي مشروع ، وبالتالي ضرورة الأخذ بهذه المعوقات في تبني أوصياغة أي عملية تنمية بالمجتمع ، ويرى" دانييل باتريك موينيهان"(أن الحقيقة المحورية المحافظة هي أن الثقافة وليست السياسة هي التي تحدد نجاح المجتمع، وأن الحقيقة المحورية الليبرالية هي أن الثقافة يمكنها أن تغير ثقافة ما وتحميها من نفسها)[7]، ويقصد بالعوائق الثقافية للتنمية الاقتصادية نوع الأسر وعلاقاتها فيما بينها، المستوى الثقافي العام للأفراد في علاقته بقبول واستخدام التكنولوجيا الحديثة ،قيم وتقاليد المجتمع والتي تختلف من الريف إلى المدينة، الثقافة الاستهلاكية...إلخ.

ثالثا:مفهومالتنمية :

تباينت الآراءووجهات نظرالعلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والأيدولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخدامهم وتوظيفهم لهذا المفهوم لتحقيق أهداف معينة.

أولا:استخدامات مفهوم التنمية وفقا لاستخدامهوتوظيفه:

أن مفهوم التنمية مفهوم غامض حيث يتضمنثلاث صور ذهنية متلازمة في كل جهد يبذل من أجل فهم ظاهرة التنمية والتعامل معهم وهي التنمية كظروف حياة،وكهدف يراد بلوغه وكقدرة على النمو والتغيير والتطور[8]،وهذا يعني أن الغموض قد يرتبط بتداخل استخدامات المفهوم بين وصف حالة المجتمع أو الهدف الذي يسعى إليه أو قدرته على تحقيقة، فمن حيث وصف حالة المجتمع فقد يكون المجتمع متقدما ويتطلع للمزيد وللأفضل وقد يكون المجمع متخلفا ويسعى لتحقيق التنمية كسبيل للخروج من هذه الحالة أما من حيث كونها هدف يرتبط بمدي تحديده وفهمه ووضوحه حتى يمكن تظافر الجهود المجتمعية للأفراد والجماعات ومختلف الهيئات والقطاعات من أجل بلوغه، وكقدرة فتعني مدى وفرة الطاقات والامكانيات والكفاءات التي تمكن المجتمع من تحقيق الهدف ،لذا غموض هذا المفهوم يرتبط بمستوى الاستخدام في المقام الأول.

وقد ميز ساندرز بين المعاني النظرية المختلفة للتنمية على النحو التالي[9]:

1- التنمية كعملية :حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

2- التنميةكمنهج: حيث تعتبر اتجاها نحو الفعل وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية وليس على عملية التتابع فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.

3- التنميةكبرنامج: حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته.

فالمنهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات يودي تنفيذها على تحقيق الأنشطة التي تكون جوهر هذا البرنامج.

4- التنمية كحركة: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعا من التنظيم.

وتعرف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الاستثمار كما تعنى التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب[10].

رابعا: إشكالية العلاقة بين الثقافة والتنمية:

قد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إنهلا يوجد توافق في الرأي بين علماء الاجتماع حول طبيعة العلاقة بين الثقافة والتنمية. ففي كتابه "الإعلام والتنمية "يعتبر محمد سيد محمد أن للثقافة في التنمية الشاملة دورا مميزاوموازيا للبعدين الاجتماعي والاقتصاد، وقد شبه التنمية بمثلث متساوي الأضلاع يعبر كل ضلع منه عن الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية،الاجتماعيةوالثقافية[11]، لكن وعلى عكس هذا الطرح فإنّ محمد الجوهري، وإن لم يقلل على الإطلاق من دور الثقافة في التنمية، إلا أنه لا يعالجها كبعد من أبعاد التنمية،وإنما يدمجها في البعد الاجتماعي الذي يسمّيه أحيانا بالبعد الثقافيالاجتماعي.[12]

إن التباين في الأصول المنهجية سوف يؤدي إلى تباين في الافتراضات ووسائل العلاج .وربما يبدو الأمر أكثر سهولة للمعالجة، على الأقل من الوجهة النظرية، إذا ما اعتمدنا مقولة "التنمية الثقافية، إذ لا يعود هناك من حاجة إلى الحديث عن إفراد أم عدم إفراد بُعد مستقل للتنمية.

إننا نبحث من خلال هذا المقال إلى البحث عن كيفية جعل الثقافة ركيزة مهمة من ركائز التنمية الشاملة، وفي هذا ردّ على ما كان يُقال في الماضي "الثقافة من أجل الثقافة" فقط كالفن من أجل الفن. بينما نلاحظ

اليوم، وكما سنبيّن لاحقا، ان للثقافة أهدافا تنموية نبيلة لا بد من رعايتها وإرساء دعائمها في المجتمع المدني العصري. وأهم تلك الأهداف النبيلة، لا بل رائدها على الإطلاق، إعداد الإنسان وبناؤه بناء معنويا.

إن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية، وإن دور الثقافة في التنمية الشاملة هو أساسي. فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل، بل يفرض تحسينا مستمرا لنوعية الحياة نفسها، كما يفترض تطلعا إلى قيم جديدة. هذا البحث الدؤوب عن القيم هو بالنتيجة مسار ثقافي يعبر الفرد من خلاله عن كرامته الأساسية وتساويه مع الآخرين عبر الاتصال والخلق وإعطاء معنى للحياة. فعند تناوله لنظم تقسيم العمل الدولية،يذكرKornyان "كل المعايير المادية وغير المادية للشرائح الاجتماعية العالمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى يتمّ احتواء كل وجوه التنوّع والتعددية الموجودة في العالم الثالث.

لعل أفضل تأكيد على حاجة التنمية إلى الثقافة ما نلاحظه في التعريفات التي أعطيت لكلا المفهومين. فالثقافة تعبير يتميّز بمرونته ونسبته، وقد أعطي للثقافة أكثر من مئة وخمسين تعريفا.

في البداية كانت الثقافة تعني فقط التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معيّنة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة. ثم توسّع المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلّق بكل جوانب حياة الإنسان. ولكن لا يصح أن ننظر إلى الثقافة كمجرّد معلومات وتراكم للمعرفة، بل هي مجموعة من المواقف الحيّة والمتحرّكة. ويبدو أن أفضل تعريف أعطي لها ما جاء في إعلان مكسيكو أثناء انعقاد مؤتمر اليونيسكو للثقافة عام 1982وهو: "ان الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته،وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي. وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرّف على ذاته والبحث من دون ملل عن مدلولات جديدة وحالات إبداع[13]"في الإطار عينه أعطيت عدة تعريفات للتنمية لعل أهمها ذلك الذي خرج به المؤتمر العالمي للتربية المنعقد في جنيف في أيلول سنة 1992. "التنمية تعني في آن معاالتطور،التغير في الحالة القائمة،التقدم، الاغتناء والتفتح. وتقاس التنمية ليس فقط بازدياد الإنتاج كما

ونوعا، بل أيضا بالتحسن الذي تحمله إلى الإنسان وإلى طريقه حياته[14]"كذلك أعطى المؤتمر تحديدا للتنمية الثقافية إذ قال عنها أنها اغتناء بالثقافة، تقوية لأشكال التغيير الثقافي، وعملية لنشر الثقافة عن طريق توفير الظروف المناسبة للإنتاج وللإبداع وتوفير الظروف لامتلاكها. وهكذا أضحت الثقافة إحدى المعطيات الرئيسة، إن لم نقل الأساس، لكل سياسة تنموية،اجتماعيةاقتصادية كانت أو تكنولوجية علمية بحت.

أخيراإنالحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية هو أيضا حديث عن المستقبل،وتحديدا مستقبل الخطط التنموية ودور الأجيال الشابة في تحقيقها، ولا غلوّ في القول ان الثقافة تلعب دورا حيويا في حركة التغيير وتنمية المجتمع عن طريق بناء المواطن الصالح الواعي والحكيم.

وعليه لا يمكن لمجتمع اليوم أن يتطور وينتمي إلى الغد، أي أن يضع نفسه في خدمة الإنسان وشروطه ورغباته المادية والمعنوية، إلا إذا تمكن ذلك المجتمع من استيعاب كامل للعلوم والتقنيات، وكل ذلك يتطلب التفكير في المناهج الدراسية وفي المسارات الهادفة إلى ترجمة أهداف التنمية في الدول المعنية إلى خيارات حقيقية، وهنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل ما بين المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية، المحلية والدولية، في بلورة آفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية والشبابية الواسعة إحدى أهم قواعدها، وفي رأي غسان تويني فإنه "لا استقامة للديمقراطية خارج الإطار الثقافي والخلق الفكري الذي هو منظار المستقبل للذين ينظرون دائما إلى المستقبل.

ختاما لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة بين الثقافة والتنمية ليست ملفا إداريا صرفا مع كل إدراكنا لدور الثقافة في تقوية القدرة الوطنية من خلال الاستثمار الإنساني بشكل يتلاءم مع أساليب الإنتاج وسوق العمل. ويمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك إلى القول أن التنمية القائمة على أسس ثقافية تجعل من الحضارة حركة اجتماعية متكاملة الإيقاع في كل ما هو مادي ومعنوي،وهكذا فإن العلاقة بين الثقافة والتنمية هيأو يجب أن تكون، موضوعية، علمية، غير متحيزة وإيجابية أي فيما يخص زيادة كمال الإنسان.

خامسا: تجربة التنمية الزراعية بالجزائر: مرت هذه التجربة بعدة مراحل وقوانين تمثلت في:

أ-مرحلة التسيير الذاتي: تمثل إعلان تطبيق مرسوم التسيير الذاتي وبدء عملية تأميم الأراضي الزراعية، حيث يعمل الفلاح كأجير وبلغ عدد الفلاحين أنداك 150000فلاح.

ب-مرحلة الثورة الزراعية: كان كبار ملاك الأراضي لا يزرعون أراضيهم بأنفسهم وإنمايعيشون في المدن ويؤجرونها للفلاحين مما أثر سلبا على الوضعية الاجتماعية للفلاحين، وتم إعلان قانون الثورة الزراعية في الفترة من 1965-1978 والذي يعتمد على التعاونيات الفلاحية وكانت نسبة استغلال الأراضي في ذلك الوقت 13 في المائة من إجمالي المساحة، وتم توزيعها على80000أسرة وشملت 10 في المائة من فقراء الفلاحين.

ج-مرحلة استصلاح الأراضي أوت 1983 : تصبح الأرض ملكا للفلاح الذي يستصلحها.

د-مرحلة المستثمرات الفلاحية 08 ديسمبر 1987:ينص على إعادة استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة وحل المزارع الاشتراكية السابقة وتوزيعها على 28000 مستثمرة فلاحية ، ودخلت الفلاحة بالجزائر مجال البنجر السكري والزيتون والتبغ دون أن ننسى الحبوب الجافة.

وفي سنة 2000 تم إعداد المخطط الوطني للتنمية الريفية الذي أظهر نتائجه سنة 2003 مبينا أن الزراعة تمثل25 بالمائة من العمالة سنة 2003 بعد أن كانت تمثل60بالمائة سنة1967 [15] وتم العمل بنظام القرض الفلاحي والدعم لكل المستثمرين في هذا المجال وتم على هذا الأساس القيام بمشروع مستودعات التخزين والتبريد للمنتجات الفلاحية حماية للفلاح من جهة والمستهلك بضمان توفر المنتجات في السوق وبسعر معقول من جهة أخرى، لكن النتيجة كانت أن تحولت مستودعات التخزين والتبريد إلى وسيلة احتكار ومضاربة بالأسعار، بدليل أن منتوج البطاطا مثلا لم يبلغ سعر 150دج منذ الاستقلال.

لكنه تجاوز هذا السعر في السنوات الثلاث الأخيرة وتحول إلى مشكلة تطرح على مجالس الوزراء، رغم تخصيص مئات الملايير لهذا الغرض مما يعني أن مستوى تفكير الأفراد يتوقف عند تحصيل الثروة التي أصبحت غاية في حد ذاتها بدلا أن تكون وسيلة لتحقيق التنمية الزراعية المستهدفة حتى سنة2015.

سادسا: العوائق الثقافية للتنمية الزراعية في الجزائر:

– الصراعات العائلية:كان المجتمع الجزائري يتميز بوجود نمط واحد للأسر وهي الأسرة الممتدة كثيرة العدد، وهذه الأسر تشبعت في الغالب بثقافة العيش عن طريق الصراعات مع مثيلاتها من الأسر حول الأراضي والمياه، مما جعلها تعتمد على العدد الهائل للأفراد وتتجه نحو التناسل غير المحدود سواء لتقوية مكانتها أو لتقسيم المهام اليومية التي تسهل مع وجود العدد الكافي للأفراد، وهذه الصراعات المذكورة أدت في غالب الأحيان إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي الخصبة دون استغلال مما انعكس على مساهمتها في الإنتاج الوطني.

– شعور بعض الأسر الثورية بحب التملك والسيطرة وأنها الأحق بامتلاك الأراضي الخصبة نظير مقاومتها للاستعمار، مما ولد في حالات كثيرة نزاعات مسلحة بينها وبين باقي الأسر الأخرى التي ترى أنها تعيش على مجهوداتها)الأسر الثورية)، مما عرض الكثير من المساحات الزراعية إلى الإهمال.

– معظم الفلاحين إن لم نقل كلهم ذوو مستوى ثقافي منعدم واعتادوا على الزراعة المعاشية التي يعيلون بها أسرهم وأبرز أشكال الإنتاج القمح والشعير، لكن مهمتهم بعد الاستقلال أصبحت صعبة جدا نظرا لتفكيرهم المحدود حول الزراعة والآلات الحديثة التي تستخدم فيها إضافة إلى المساحات الواسعة التي يتطلب استغلالها،بحيث لم يتمكن الكثير من الفلاحين من التكيف مع المعدات الحديثة التي استوردتها الدولة لدعم الاستثمار الفلاحي، ومنهم من قام بإعادة بيع المعدات بطرق والأراضي التابعة للدولة بطرق مشبوهة لانعدام الشعور بالمسؤولية.

– عدم تمتع الأسر الجزائرية بثقافة استهلاكية مقبولة وثقافةإنتاجية ناجحة، ويقول " ماريانوجروندونا" في هذا الموضوع)أن الدائرة التي تبدأ بالعمل وتنتهي باستثمار جديد إذا ما حققت بعض الثمار وأحس الناس بقدر أكبر من الثراء فإنهم ينزعون إلى العمل بإيقاع أقل، ونجد من ناحية أخرى أن الاستهلاك ربما يزيد بسرعة تفضي إلى خفض معدل الفائض بحيث يتحول إلى إثراء علاوة على هذا فإننا إذا افترضنا زيادة الفائض فإن الأمة ربما تقرر عدم إعادته إلى استثمار إنتاجي، إذ ربما تنفقه بدلا من ذلك على أولويات غالبا ما تستسلم لها الأمم مثل إقامة أو تشييد أعمال تخليدا لذكرى زعمائها أو تنفيذ خطط رفاهية خيالية أو فساد صريح(16).

سابعا: كيف نجعل من العوامل الثقافية وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟ :

إن الموروث الثقافيلأي مجتمع هو كل ما توارثته الأجيال عبر فترات زمنية طويلة وهو بمثابة كنز ثقافي وجب الحفاظ عليه وتكييف الخطط التنموية معه بمعنى يجب أن تبنى هذه الخطط وفق ثقافة المجتمعات حتى يتسنى للمجتمع بكل فئاته المشاركة فيها وأننجاح التنمية يتوقف على مدى قبولها من قبله،ويتم ذلك من خلال:

– تغيير المفاهيم الخاطئة عن الثقافة والتنمية بوصفها قطاعات متكاملة لامتنافرة.

– توجيه أنظار المؤسسات والمسؤولين إلى البعد الثقافي كأساس استراتيجي في كل مشروع تنموي(17).

– إشراك وسائل الإعلام في أي مشروع ثقافي تنموي باعتبار أن إعلام الفرد وتعريفه بالمشاريع التنموية المقررة يؤدي به إلى المساهمة فيها ويشعره أنه شريك في العملية.

– إعداد الأفراد نفسيا وثقافيا لتقبل البرامج والمساهمة فيها، خاصة وأن عملية التنمية تعتبر المشاركة الشعبية عنصر فعال فيها.

– تغيير نظرة الأفراد حول أي مشروع تنموي لاعتباره مصدر منفعة عامة وليس مصدر ثروة فقط تنتهي علاقتهم به بمجرد الحصول على المقابل المادي.

قبل أن نختم موضوعها نطرح التساؤل التالي كيف يكون دور الثقافة في مضمار التنمية؟

ونجيب عليه من خلال ما يلي:

أولا:ضرورة اعطاء الثقافة مفهوما واسعا ينظر إليها في معناها العام الذي يجعلها تمثل كل النشاط الانساني. ماديا وفكريا وروحيا. مدرسيا كان أو شعبيا. كما ينظر إليهافي معناها الخاص الذي يجعلها إنتاجا ذهنيا يقوم به أفراد متخصصون.

ثانيا :وجوب طرح قضية الثقافة ليس من خلال هدف ذاتي، بل من خلال التطور الاجتماعي ودورها في هذا التطور، من حيث هي عامل أساسي في الإنتاج، ومن حيث هي عنصر فعال قادر على تغيير واقع التخلف.

ثالثا :إلزام المثقف في البلاد المتخلفة ومطالبته بأن يعي أوضاع بلاده بعمق،أي أوضاعالتخلف، وأن يساهم بالعمل على الخروج من هذه الأوضاع،وألا يكتفي بالوصف أو إثارة السخط في نفسه أو حوله أو تقديم الشكاوى والمطالب.

رابعا :لكي تتم هذه المساهمة، لا بد للثقافة أن تخرج عن نطاق التأملوالتفكرلتمارسوتعملعلى نطاق جماهيري واسع، وهو مطلب لا يمكن أن يتحقق إلا بمعرفة الواقع عن طريق الدراسة والبحثوالعملالميداني، وتوضيح آفاق المستقبل، وحصر الإمكانات المادية والبشريةوالتخطيطوالبرمجةوفق منظور وطني وليسبناء على رؤية أجنبية أو مستوردة. وتوعية الجماهير العريضة بظروف التنمية وتعبئتها لمواجهة هذه الظروف واستيعابها والتحكم فيها والمساهمة في تحقيقها، ويكاد يكون عنصر التوعية والتعبئةفي طليعة الشروط. وهو لا يكون بدون اتصال عضوي وميدانيمع الجماهير ينطلق من معايشة واقعها الحي والتعرفالى حقيقة المشاكل التي تعاني منها واشراكها في مناقشة قضايا التنمية والوطنعامة،كما ينطلق من محو الأمية ومن توظيف الثقافة في نطاق الخدمات الاجتماعية التي يجب على الدولة أن تتيحها للمواطنين.

خامسا :مثل هذه المساهمة لا تكون فعالة الا إذا تحقق أمران:

1-أن تلتحم الثقافة مع التنمية من زاوية السمة الوطنية، أي أن تعتبر التنمية معركة وطنية، وأن تقوم هذه المعركة على ثقافة وطنية، أي ثقافة تتحرك من واقع المجتمع وتطلعاته، وتكون قادرة على التوجيه وتستطيع تحقيق أهدافانطلاقا من التعليم الذي ينبغي أن يعكس مضمونه أبعاد المحتوى الوطني وأن توضع له مناهج مرتبطة بنمو الأمة في مختلف المجالات.

-2أن تنمي الثقافة ذاتها في اتجاهين متناسقين حتى لا يحدث أي خلل.

أولهما: عمودي كيفي،يهدف الى تعميقها ورفع مستواها عن طريق البحث العلمي و الاحتكاك بالثقافات العالمية.

وثانيهما :أفقي كمي يسعى إلى توسيع قاعدة الثقافة على نطاق الجماهير وتسطيحها حتى تتحقق لها السمة الوطنية في بعد شعبي يجعلها في متناول جميع المواطنين،باعتبارها حقا مشروعا لهم،وباعتبارها تخدمهم وتنير لهم الطريق وتهيئ لهم فرص الوعي بالتنمية، وباعتبارها بعد نابعة منهم بما لهم من مشاركة في إبداعها.

خاتمة :

تعتبر التنمية الاقتصادية جزءا من التنمية الشاملة التي لابد للمجتمعات القيام بها وذلك لمواجهة احتياجات أفرادها من جهة ومواكبة أشكال التغير من جهة أخرى، إلا أن عملية التنمية الاقتصادية تقوم على مجموعة من العوامل على رأسها العامل الثقافي الذي أبرزنا تأثيره فيما سبق، واتضح لنا كيف أن تجربة الجزائر في مجال التنمية الزراعية لم تعط إلا نتائج قليلة جدا مقارنة بالتكاليف التي تحملها المجتمع والأهداف التي سعى إليها، فلا يمكن اعتماد أي برنامج تنموي في منأى عن التركيبة الاجتماعية للأسر والمؤسسات وكذا البعد الثقافي ومستواه لدى عامة الأفراد؛ وقد وضح ذلك "مالك بن نبي " في كتابه مشكلة الافكار في العالم الإسلامي عندما صنف العالم إلى فرعين عالم أشياء وعالم أفكار، وماحدث في تجربة الجزائر التنموي أنه تم التركيز على الأشياء والتي يقصد بها الآلات والتجهيزات وبناء المصانع والمقرات، في حين تم إهمال العنصر الأكثر أهمية وهو الفرد الجزائري مما أثر سلبا على العنصر الأول و أفرغه من محتواه.

أخيرا يمكن القول إنهلن تستطيع الثقافة أن تقدم من تلقاء نفسها النتائج الايجابية، فمثل هذه النتائج تتوقف على قدرة المجتمعات على الاستثمار في الثقافة وتدعيم وظيفتها وتعزيز مكانتها ودورها في التنمية،وإهمال هذه الثقافة وضعف الاستثمار فيها، يشكل عوامل رئيسية في إعاقة التنمية.

من هذا المنظور نستطيع أن نقول إذن، إن التنمية الثقافية هي شرط للتنمية الاقتصادية بقدر ما هي مشروطة بها، وبالتالي فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بدون أن تواكبها منذ البداية تنمية ثقافية تمهد لها وتساهم في استدامتها والمحافظة على مكتسباتها.

قائمة المراجع:

[1]-محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي،أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب العلمي للكمبوتر والنشر والتوزيع، ط2،الاسكندرية 1996. ص 88-89.

[2]-طلعت مصطفى السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع،الكتاب الجامعي،جامعة حلوان ،مصر 2011،ص 459.

[3]-حسين مؤنس : الحضارة. سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 1978 ، ص 331.

[4]نفس المرجع: :ص – ص 324،325.

[5]-ميشيل تومبسونوآخرون:نظرية الثقافة،ترجمة :على سيد الصاوي،سلسلة عالم المعرفة،يوليو،1997،ص9.

[6]-نفس المرجع: ،ص 9.

[7]-لورانس إ. هاريزون، صمويل ب.هنتنجتون: الثقافات وقيم التقدم . ترجمة شوقي جلال ،المركز القومي للترجمة، ط 3،القاهرة، 2009، ص 21.

[8]-جورجف جانت،إدارة التنمية مفهومها أهدافها ووسائلها،ترجمة منير لبيب مرسي،دار المعارف،القاهرة،مصر،1979،،ص12.

[9]-على الكاشف :التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا ،علم الكتب ،القاهرة،مصر،1985،،ص32.

[10]-خيري عزيز :قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي ،دار الأفاق الجديدة ،بيروت،لبنان،1983،ص10.

[11]-محمد سيد محمد: الاعلام والتنمية، دار المعارف، القاهرة: دار المعارف ،1997،ص 22 . 25.

[12]-الجوهريمحمد: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف (جزء أول) ، القاهرة،مصر،1978،ص69.

[13]-Bennett, Le Roy, A. International Organizations, New Jersey:Prentice-hall, 1984, P. 184

[14]-الحلبي,مطانيوس:"عن الثقافة والتنمية". محاضرة في مجلس الفكر. 16 حزيران 1995 . ص 110.

[15]-عبد الرزاق خلف محمد الطائي: تحولات في قطاع الزراعة الجزائري في عهد الإستقلال. يومية دنيا الوطن، فلسطين، 2010/06/03.

[16]-لورانس إ. هاريزون: مرجع سابق ، ص 117.

[17]-حسن مسكين: قراءة في كتاب أزمة النخب العربية(الثقافة والتنمية) ، دار القرويين للنشر، المغرب ، 2007،ص 4-6.